انتشار مكثف للقوات البريطانية في البصرة في اعقاب مقتل جنديين بريطانيين امس الاول /ا ف ب

من الخطأ وضع مسؤولية دحر الإرهاب على المسلمين البريطانيين

لمواجهة احداث الأسبوعين الماضيين ، كان أسهل شيء في العالم سمعته هو القول بان على المجتمع الإسلامي فعل الكثير لمحاربة الإرهاب . ولم تفعل شخصيات عالمية عديدة سوى ترديد القول نفسه.

بقلم :أسامة سعيد
ترجمة : فضيلة يزك

فهذا شهيد مالك عضو البرلمان يقول أمام مجلس العموم : " التحدي واضح وصريح . وتلك الأصوات التي نتسامح معها لم نعد قادرون على التسامح معها " وهذا يثير السؤال التالي: هل سمعنا حقاً بأن أشخاصاً يخططون للقيام بأعمال عنف في البلاد لكننا لم نفعل شيئاً حيالهم؟

لقد كان موقف المنظمات والمساجد الإسلامية موقفاً ثابتاً لسنوات عديدة، فقتل المدنيين يعد جريمة نكراء في الإسلام. وقلنا وبشكل ثابت ان على المسلمين التعاون مع قوات الشرطة لملاحقة مرتكبي هذه الأعمال.

هذا هو السبب الذي جعلني أجد ان الأمر غريب، فالعديد من قادة المسلمين أبدوا استعدادهم ورغبتهم للنظر بعمق فيما يجري بمجتمعنا الآن . هناك اعتراف ضمني بالتهاون الذي لا أتقبله ببساطة. لكن الشيء المؤكد ، ان رئيس الوزراء رحب بهذا الموقف. فهو في الواقع قاد منذ البداية حملة تصعيد لهجة الخطابات الموجهة ضد المسلمين، يحملنا نحن وحدنا المسؤولية. عندما قال في الأسبوع الماضي "في النهاية، على المجتمع نفسه مواجهة ودحر الإرهاب".

لقد هاجم بلير فكرة الخلافة . المنصب المقابل لمنصب البابا . كما انه بقي صامتاً في مواجهة حملة التشويه التي قادها الجناح اليميني المحافظ ضد الشخصيات الإسلامية البارزة أمثال الشيخ القرضاوي، الرجل الذي عمل جاهدا من اجل أصلاح الإسلام بالديمقراطية الحديثة.

ان مثل هذه السلوكيات والإسقاطات تغذي الشبهات والشكوك التي نشهدنا اليوم بشكل حرب ضد الإسلام نفسه. فإذا كانت هناك أية فكرة تشهد على ان المسلمين أناس خيرون لكن دينهم يتخذ ذريعة، عندئذ على بلير ان يعرف أننا لن نقف في الزاوية وديننا يضيع أمام أنظارنا .

لقد حل بلير نفسه من المسؤولية بوضع تبعات دحر الإرهاب على المسلمين. في حين لم يتنكر المسلمون لواجبهم، لكن من نكون نحن كي نقوم بمحاربة الإرهاب؟ بينما لا توجد أية فكرة لدى الدوائر الأمنية بما حدث في لندن ، وكيف لنا ونحن مواطنون عاديون ان نقوم بعمل أفضل مما تقوم به الشرطة؟ فليس المسلمون من يتنكرون لواجباتهم لكنه بلير الذي اعد العدة للحرب في العراق التي عرضتنا لخطر أكبر مما كان وليس أقل.

لقد اعترف سلفيو بيرلوسكوني بأن ايطاليا تواجه خطراً بسبب تحالفه مع بوش، كما اعتذر جاك سترو عن دور البريطانيين في المجزرة التي قاموا بها ضد الصربيين. هذا تطور نرحب به، لكن هذه الأعتذارات تحتاج الى ان يتخذ البريطانيون دورا واضحا لأرتكابهم المظالم في العالم الإسلامي . ابتداءً من الفوضى التي احدثوها في كشمير إلى وعدهم بأعطاء ارض الغير لشعب أخر كما حدث ويحدث في فلسطين. يجب علينا ان ندرك أخطاءنا الماضية والألتزام بعدم تكرارها. لقد أبدى الساسة الغربيون غضبهم لما حدث في لندن لكنهم لم يظهروا مثل هذا الغضب للأعمال الوحشية التي ترتكب في كل انحاء العالم. فما يحدث في قضايا المسلمين البريطانيين في الخارج يشبه كثيراً ما يحدث هنا. كانت ردة فعل المسلمين البريطانيين هي اهتمامهم بالأمر سياسياً كما فعلنا نحن في معارضتنا للحرب على العراق، وحينها كنا نحاول الحفاظ على بلدنا آمناً كذلك يحاول العراقيون الأبرياء. وسنستمر في محاولة الفوز بالمناقشات .

لسوء الحظ، ان الكثير من الأفراد يحاذرون من مناقشة أمر تنفيذ الهجمات على لندن، وانتم تعتبرون ان هذه الأعمال جزء من الإسلام، أو انها ردة فعل غير متعقلة تجاه الظلم الذي يحدث في العالم وان كنت تعتبر هذه الأعمال جزءا من الإسلام عليك ان تفسر لماذا بدأت منذ الـ ١٢ سنة الماضية فقط ولم تبدأ منذ ١٤٠٠ سنة مثلاً. بالنسبة لنا، الأمر واضح جداً، هي ردة فعل غير متعقلة ضد الظلم في العالم، لذا نحن نعيد رمي الكرة الى ملعب بلير.

❖ أسامة سعيد المتحدث باسم الجمعية الإسلامية في بريطانيا.

قوة امريكا الناعمة بحاجة لعمل شاق

يتعمق الشعور المعادي لامريكا الان اعمق واوسع من اية فترة في التاريخ الحديث ، وهو اكثر حدة في العالم الاسلامي ، والان تسري الظاهرة في العالم من اوربا الى اسيا ومن امريكا الجنوبية الى افريقيا. والتدهور في صورة امريكا في الخارج قد اخزى الدولة التي اخترعت صناعة العلاقات العامة ، اذ يبدو ان الولايات المتحدة قد خسرت قوة الاقناع ماعدا استخدام فوهة البندقية.

بقلم : ليونيل باربر
ترجمة غادة محسن

في استطلاع للراي العالمي اجراه مركز ابحاث (BOO في اذار يصف الولايات المتحدة في نظر الاخرين على انها "عملاق مقلق"، سريعة جداً لتتصرف بشكل منفرد وبطيئة جداً في حل مشاكل العالم ومنكبة جداً لتوسع الهوة بين الغني والفقير.

لقد كانت قوة الولايات المتحدة ولفترة طويلة مصدراً للشعور بالحسد والامتعاض، اما الجديد الان فهو ان دوافع الولايات المتحدة اصبحت مدعاة لعدم الثقة. ان "ماركة امريكا" تواجه مشكلة، فما الذي يجب فعله؟ اليوم سوف نصغي الى الوجه الجديد لقوة امريكا الناعمة كارين هاكز المستشارة السياسية المقربة للرئيس جورج بوش والمرشحة لمنصب وكيل وزير العلاقات العامة، وسوف تشهد السيدة هاكز امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وقد استغرقت وقتاً طويلاً لتحضر امام اللجنة.

رشحت السيدة هاكز اول مرة للمنصب في اذار الماضي، الا انها اصرت اولاً على رؤية ولدها ينهي الدراسة الثانوية، واثار هذا تذمراً بين اوساط المسؤولين الدبلوماسيين في وزارة الخارجية الذين يشكون اصلاً باوراق اعتمادها للسياسة الخارجية. ولكن نقلا عن مساعدها، يجب ان لايساء تقدير السيدة هاكز حيث تتمتع بموهبة الصياغة اللغوية وعلى عكس ماكان عليه الشخصان اللذان سبقاها فان لها اتصال مباشر بالرئيس بوش.

والسؤال المطروح هو اذا ما كان بإمكان شخص واحد - او وكالة واحدة - عكس الموجة المعادية لأمريكا. وسيجادل التقليديون ان السياسة - سواء الحرب ضد العراق ام موقف الولايات المتحدة من الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي - تخدع الادراك، ولكنهم قد يكونوا قد تصوروا الامور بشكل خاطئ في الاقل في ما يخص الصراع ضد الاسلام المتطرف و الذي يعني اشراك العدو في ساحة الافكار بالاضافة الى ساحة المعركة.

يعرف اصحاب السوق الماركة على انها وعد موفى به، فخلال الحرب الباردة كانت ماركة الولايات المتحدة قوية كقوة اذاعة صوت امريكا وينشر راديو اوربا الحر رسالة الحرية الى جمهور صاغ ، اما اليوم فيقول لي هاملتون وهو رئيس مشارك للجنة الحادي عشر من ايلول بان الولايات المتحدة ليست فقط تخسر حرب الدبلوماسية العامة بل انها بالكاد واقعة في جوهر اللعبة".

بوجه عام فأن دولار واحد من اصل كل مئة دولار من الميزانية الاتحادية يتم انفاقه على المساعدات الخارجية ويذهب مبلغ قدره خمسة سنتات فقط الى العلاقات العامة التي تعرف بتواصل الحكومات مع مواطنين من دول اخرى، اما الوسائل الاخرى لتشجيع النوايا الحسنة نحو امريكا فقد تم اهمالها وانحسر بشكل كبير التبادل التعليمي جزئيا بسبب السياسة المتشددة لمنح سمة الدخول التي فرضت بعد احداث الحادي عشر من ايلول.

ولقد انتقلت عقلية امريكا الحصينة الى السفارات الامريكية ايضاً، فانعدام التواصل مع الناس العاديين هي وصفة لنشر الجهل و الحقد. ويستذكر سفير امريكي سابق في الشرق الاوسط سؤال وُجه إليه حول ممارسات بعض النسوة الامريكيات، وعندها جاء التوضيح ان المحقق العربي كان متعصباً للمسلسلات التلفازية الامريكية.

تواجه السيدة هاكز ثلاثة تحديات اولها بيروقراطي، وثانيها تكنولوجي اما الثالث فهو سياسي. فعلى الصعيد البيروقراطي فهي تحتاج الى كسب المزيد من المصادر في الكونغرس من اصحاب النظرة الداخلية، وعليها ان تتولى ارث اعادة التنظيم لعام ١٩٩٩ الذي الحقت بموجبه وكالة معلومات الولايات المتحدة المستقلة سابقاً بوزارة الخارجية وان تترك الاطراف الاذاعية الدولية لوكالة المساعدات الخارجية الأمريكية حرة. ستكون النتيجة فوضى مروعة: فالدبلوماسيون التقليديون بعيدون عن شخوص العلاقات العامة واذاعة صوت امريكا القديمة ومحطات البث بالعربية الجديدة كراديو سوا والحرة والقناة التلفازية الفضائية تقدم تقاريرها الان الى مجلس الحكومة للاذاعات الذي يحمي استقلالها بحسد (حتى لو انضم وزير الخارجية الى المجلس).

اما على صعيد التحدي التكنولوجي فقد كانت الولايات المتحدة بطيئة في استيعاب دور الانترنيت / او الشبكة العالمية للمعلومات/ وهو الاقل كلفة واوسع وسيلة لنشر المعلومات او اساءة استعمال المعلومات، فلا تزال الخارجية الامريكية تصدر المطبوعات والافلام بإسلوبها القديم بدل استخدام الشبكة العالمية كوسيلة لتعزيز مصالح امريكا، ويقول احد المسؤولين "علينا ان نحدد من هو المستمع المقصود".

اما التحدي الاخير الذي تواجه السيدة هاكز فهو استدراج الرئيس بوش الى منهج اكثر توازنا نحوالحرب على الارهاب. ويعني هذا دعم الصراع المسلح وضمان جعل امريكا آمنة بإتباع ستراتيجية وقائية سياسية بقدر ما هي عسكرية.

وعلى الصعيد القريب، فان انفجارات لندن قد تجعل ترويج هذه الفكرة اصعب، ولكن من دون نهج متوازن وجهود متجددة على صعيد الدبلوماسية العامة فستجازف الولايات المتحدة بخسارتها في حربها ضد الارهاب، وقد تكون السيدة هاكز مهتمة بإعادة قراءة مذكرة تشرين الاول عام ٢٠٠٣ التي ارسلها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي، حيث تساءل رامسفليد عما اذا كانت الولايات المتحدة تقوم بقتل واعتقال و احتجاز ارهابين اكثر من اعداد الذين يتم تجنيدهم وتدريبهم ونشرهم من قبل رجال الدين المتطرفين. ويرى ان "الولايات المتحدة تبذل جهوداً قليلة بالنظر للخطة طويلة المدى، إلا اننا نقدم الكثير من الجهود في محاولتنا لوقف الارهابيين، ونسبة الفائدة ليست في مصلحتنا، فكلفتنا المليارات مقابل كلفة الارهابيين من الملايين".

عن : الواشنطن بوست

النظام التعددي والمفتوح أكثر قدرة على التنمية المستدامة والديمقراطية

يكاد يكون الارهاب والتقليل من الفقر في العالم القاسم المشترك لكل الملتقيات والمؤتمرات الدولية ، بل صارا من الموضوعات الأساسية التي تطرحها دول العالم على جميع الصعد ، فالدول الفقيرة تتسم في الاغلب ببنى اجتماعية وسياسية غير متوازنة وادخال الديمقراطية إلى الحياة فيها هو من دون شك الاداة الفعالة من اجل التمهيد للتنمية المستدامة ، ان الارهاب لن يهزم طالما هناك ضغينة وعداوة يغذيها الفقر والتسلط والاستبداد.

بقلم : اندريه غرجيبين / مدير البحث في مركز البحوث والدراسات الدولية للعلوم السياسية
ترجمة : زينب محمد

ان هذه الصلة بين الفقر والارهاب اغفلت ردحاً طويلاً من الزمن.

ونفى البعض وجودها، لكنها اليوم تفرض نفسها على المناقشات الدولية، وتعيين بول وولفوتز لرئاسة البنك الدولي يبدو فاتحة لهذا التغيير، وهناك رأي شائع جداً وهو أن الديمقراطية تتقاطع مع التنمية في الدول الفقيرة. وان النظام الاستبدادي قد يكون مرحلة ضرورية لنمو أي بلد. قبل التفكير بادخال الديمقراطية إليه، وقد أوضح السمة المثيرة للنقاش لهذا الموضوع (امارتياسين) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد. واليوم يتناول المشكلة نفسها في الكتاب الذي أصدره كل من مورتون هالبرين، وجوزف . ت . سيغل، ومايكل.م. وينشتاين في الولايات المتحدة الأمريكية ووضع مقدمته جورج سوروسن ويحمل عنوان فوائد الديمقراطية: كيف ترتقي الديمقراطيات بالسلام والازدهار؟ يقودنا هذا إلى التساؤل ان كان من العدل قلب الافتراض الذي يزعم بان الديمقراطية ليست إلا حبة كرز فوق الكعكة ونعتبر ان اللاتوزنات السياسية والاجتماعية التي تحد من التنمية سوف تدوم ما دامت الدول ليست ديمقراطية، الا تفسر هذه اللاتوازنات بان العوائد النفطية المهولة التي تستفيد منها الدول الإسلامية لم تضمن تنميتها الاقتصادية؟ ان الذين يؤكدون على حاجة الدول الفقيرة إلى حكم مستبد يضعون بصورة عامة الصين في المقدمة. فقد تضاعفت عوائد الصين للفرد الواحد إلى ستة أضعاف من خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة، وازدادت من (١٥١) إلى (٩٤٠) دولاراً، بوتيرة ثابتة، ويبدو أن هذه النتائج أكدت الرأي الذي اشاعه (سايمور مارتن لبسيت) ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية والقائل ان الديمقراطية لا يمكنها ان تتطور وتنمو إلا في المجتمعات الحضرية التي تمتلك طبقة متوسطة كبيرة ومثقفة، وعلى العكس، فان قادة انتهازيين في دول فقيرة يطلقون وعوداً ديماغوجية للوصول إلى السلطة، مع احتمال متابعة اهدافهم الخاصة، حالما يتحقق لهم الوصول إلى السلطة. وفي هذا المنظور، تعتبر الديمقراطية تتويجاً لعملية تحديث وتجديد طويلة، وعلى النقيض نرى ان بقاء اللامساواة وتفشي الفساد والتوترات السياسية والعنف في القسم الاعظم من دول امريكا اللاتينية على سبيل المثال تنجم عن الديمقراطية . عندما كان مستواها في التنمية غير كاف تماماً.

ويفصل المؤلفون الثلاثة البحث الخاص بعدم توافق الديمقراطية للدول الفقيرة: "اذا اعتبرنا كل الدول النامية، التي لديها انظمة سياسية تعددية وتمثيلية قد تطورت بصورة اسرع وبطريقة اكثر ثباتاً من الدول التي تتسم بانظمة مغلقة بوجه عام، فان المجموعات المختلفة التي تشكل المجتمع . في الديمقراطية . لا تمتلك فقط المزيد من التأثير في صانعي القرار بل انها افضل اطلاعاً في الاطار الذي تشجع فيه الديمقراطية النقاش العام وتدفق المعلومات والافكار القادمة من الخارج. والقرارات تصبح اكثر فعالية لانها أكثر اطلاعاً، ومن هذا المنطلق فان الديمقراطيات اكثر قدرة على اشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لافرادها والتكيف والتوافق مع تطور هذه الحاجات.

ان تباين التأثير الذي يمارس على صانعي القرار يقود الى سياسات اكثر اعتدالاً وتبايناً وفي الوقت نفسه الى قدرة أفضل في الرد على الظروف. ان عدم انتظام النمو لا يعلن عنه في الدول ذات الدخل الواطئ عندما تكون ديمقراطية، حتى لو ان عملية اتخاذ القرار بطيئة وعندما يصبح الوضع لا يطاق، فان اصحاب القرار يرغمون على اتخاذ اجراءات كاملة، اجراءات بوسعهم تفاديها بسهولة في النظام الاستبدادي، ولاسباب مماثلة، وكما أشار (امارتياسين) فان الدول الديمقراطية اكثر تفادياً للكوارث الاقتصادية والبشرية، كالمجاعات وفضلاً عن ذلك. تسمح بامكانية تغيير القادة إذا ظهر ان السياسة التي ينتهجونها غير كاملة انها لا تسمح باستمرارها فقط، بل وتدفع القادة الى التكيف مع الانتخابات قبل الاطاحة بهم. وبالتأكيد فان الانظمة الاستبدادية لا تستجيب لمصالح ناخبيها وبالتالي لا تعنيها الاعتبارات الانتخابية. ولكن في معظم الحالات، فان اعتمادها على عملائها أي على الذين جاءوا بها الى السلطة وسهلوا لها الاحتفاظ بها، هو اعتماد كبير جداً. والانظمة الاستبدادية تشجع العمالة والفساد. وكما كتب المؤلفون الثلاثة الذين سبق ذكرهم فان "الديمقراطية لا تضمن اتخاذ القرارات الصحيحة وحسب، بل وتضمن امكانية تغيير القرارات اذا ظهر انها خاطئة". والمجتمع لا يصبح ديمقراطياً بين ليلة وضحاها. وهكذا فان عددا من الدول ذات الدخل المنخفض ظلت تجني نتائج أدنى من المتوسط في منطقتها بسبب اللامساواة والفساد الموروث عن الحقبة الاستبدادية الماضية. ان الكثير من الصفقات لا تتأقلم مع التنمية لانها لا تشجع تأسيس ديمقراطية حقيقية.

وبحسب تعبير متخيل كان مؤيدو النظرية التي تطرح التنمية على انها تتقدم على الديمقراطية، يفهمون النظام السياسي على أنه كالمعطف. فالمجتمع الذي تهيمن عليه دولة مستبدة ينزع عن كاهله هذه الدولة ويستبدلها بالديمقراطية، وطبعاً فان الأمور لا تحدث بهذا الشكل.

فالنظام السياسي يؤثر بالثقافة وبالقيم والبنى الاقتصادية للمجتمع.

والمجتمع الذي عاش بشكل مستمر مع النظام الاستبدادي لا يخرج من ذلك النظام سليماً معافى بين ليلة وضحاها، والديمقراطية لا تكمن فقط في انتخابات تفصل بينها مسافات منتظمة، بل تتضمن ايضاً بنى تقاسم السلطة، والارتقاء في الوظيفة العامة وبقطاع خاص مستقل وبطريقة عامة بسلطات مقابلة لا تخلقها الانظمة الاستبدادية. ان الدستور او أي بنك مركزي مستقل عند الاقتضاء لا يؤسسان نظاماً ديمقراطياً بل وقبل كل شيء تنمية القانون الخاص والقانون الاداري الذي ينظم العلاقات التعاقدية بين الافراد وبين الافراد والدولة، اكثر من العلاقات التي تخضع للأمير.

عن: ليبراسيون